

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

المحطة الثانية من أبحاث التعبدية و التوصلية

و ها نحن الان سنغططرس في المقام الثاني كي ندرس «الأصل اللغوي» لدى منصة الشك في تعبدية عمل أو توصيلته.

فرغم أن الشیخ الأعظم قد سجل استحالة اتخاذ القصد ضمن المتعلق - وفقاً للكفاية- إلا أنه قد استمسك بأصالة الإطلاق لتسجيل التوصيلية أيضاً [1] إذ طبيعة «الأمر» مطلقة و ظاهرة في التوصيلية.

ولكن المحقق النائيني قد علق عليه قائلاً: بأن أصالة الإطلاق تتأتى لو اعتبرنا نسبة الإطلاق و التقييد «بلون التضاد» بحيث لو استحال أحد الطرفين - التقييد- لترسخ الطرف الآخر - الإطلاق- تلقائياً، بينما الحقيقة أن نسبتهما «بلون الملكة و عدمها» بحيث حينما انعدمت أهلية «تقييد الأمر بالقصد» فستنعدم أهلية المولى لإطلاق الأمر أيضاً.

و أما أبصاركم نص ببيانات المحقق النائيني قائلاً:

«الأمر الثالث: و هو أنه لا أصل في المسألة يعين أحد طرفيها، فلا أصالة التوصيلية تجري في المقام و لا أصالة التعبدية فيما لم يحرز توصيلته و تعبديته. أما جريان أصالة التوصيلية، فلا نعقل لها معنى سوى دعوى: إن إطلاق الأمر يقتضي التوصيلية، و حيث قد عرفت امتناع التقييد فلا معنى لدعوى إطلاق الأمر، فإن امتناع التقييد يستلزم امتناع الإطلاق، بناء على ما هو الحق: من ان التقابل بين الإطلاق و التقييد تقابل العدم و الملكة، كما هو طريقة سلطان المحققين و من تأخر عنه و العجب من الشیخ قوله، فإنه مع تسليمه كون امتناع التقييد يوجب امتناع الإطلاق، ولكن مع ذلك يقول في المقام: إن ظاهر الأمر يقتضي التوصيلية، و لم يظهر لنا المراد من الظهور، إذ لا نعقل للظهور معنى سوى الإطلاق، و المفروض انه هو بنفسه قد انكر الإطلاق (طبعاً استنكر الإطلاق للهيئة لا المادة) فراجع عبارة التقرير في هذا المقام، فإنها ربما لا تخلو عن توهّم التناقض، و على كل حال، لا موقع لأصالة التوصيلية، كما انه لا موقع لأصالة التعبدية، كما ربما يظهر من بعض الكلمات، نظرا إلى ان الأمر انما يكون محركا لإرادة العبد نحو الفعل، و لا معنى لمحركية الأمر سوى كون الحركة عنه، إذ لو لا ذلك لما كان هو المحرك بل كان المحرك هو الداعي الآخر.» [2]

فكأنه قد استظهر بأن مستحيل سوا في المادة و الهيئة و لكن سنجيبه بمقالة الشیخ حيث قد أجاب قائلاً:

«ذهب جماعة من أصحابنا و منهم بعض الأفاضل إلى أن ظاهر الأمر قاض بالتعبدية و يظهر من جماعة أخرى أن الأمر ظاهر في التوصيلية و لعله الأقرب و احتجوا في ذلك بأمور:

- أقوالاً: أن العقل قاض بوجوب الامتثال بعد العلم بالأمر و لا يتحقق إلا بقصد القربة و الإطاعة، و (لكن) فيه أنه مصادر محضر

إذ الكلام إنما هو في وجوب الامتثال فإن أريد بالامتثال مجرد عدم المخالفة والإتيان بالفعل فهو مسلم لكنه ليس بمفید وإن أريد به الإتيان بالفعل على وجه التقرب كأن يكون الداعي إلى الفعل نفس الأمر فهو ممنوع مع أن الاستدلال المذكور خارج عما نحن بصددده إذ الكلام إنما هو في أن الأمر ظاهر في الوجوب التعبد أو التوصلي و الوجه المذكور مما لا مساس له به على ما هو غير خفي فالحق الحقيق بالتصديق هو أن «ظاهر الأمر يقتضي التوصيلية» إذ ليس المستفاد من الأمر إلا تعلق الطلب الذي هو مدلول الهيئة للفعل على ما هو مدلول «المادة» وبعد إيجاد المكلف نفس الفعل في الخارج لا مناص من سقوط الطلب لامتناع طلب الحاصل و ذلك في الأدلة اللفظية ظاهر»[3]

فال التالي قد استمسك الشیخ الأعظم بإطلاق المادة - لتسجيل أصالة التوصيلية - لا إطلاق الهيئة کي يتورط في:

1. استحالة التقييد - بأن الهيئة جزئية فلا تقييد.
2. والاستدارة بسبب «داعوية الشیء إلى نفسه» إذ القصد يُعدّ جزء الأمر، و المفترض أنّ الأمر لا يدعو إلا إلى المتعلق مع أجزائه، فيدوران معاً.

فرغم أن نقاشنا الحالي يحول حول «الحكم الوجوبي المُصطاد من الهيئة» و لكن الشیخ الأعظم قد سلك سبلاً مُستجداً - بكل ذكاء - حيث قد استنتج «أصالة التوصيلية» ببركة إطلاق «المادة» مستدلاً بأن المكلف الممتنع للمادة لو شك في «لزوم التقرب» فأراد تكرير العمل لاستبعاد «طلب الحاصل» وبالتالي سيقتصر على أصل الامتثال بلا تقرب.[4]

و لكن المحقق الخراساني قد خدش إطلاق المادة أيضاً، فعرض على أستاذه الشیخ الأعظم، قائلاً:

«فإنْدَحْ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا وَجْهٌ لِاستِهْنَاهِ التَّوْصِيلِيَّةِ مِنْ إِطْلَاقِ الصِّيَغَةِ بِمَا دَرَأَتْهَا (الذِي قَدْ اسْتَهَنَهُ شِيَخُهُ) وَ لَا لِاستِهْنَاهِ عَدْمِ اعْتِبَارِ مِثْلِ «الْوَجْهِ» مَمَّا هُوَ نَاشِئٌ مِنْ قَبْلِ الْأَمْرِ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَادَةِ (أيضاً) فِي الْعِبَادَةِ لَوْ شَكَّ فِي اعْتِبَارِهِ فِيهَا». [5]

و لكننا سنتوفي الحوار حوله لاحقاً.

اصرار المحقق النائيني لإلغاء الأصل التوصيلي

ثم استكملاً المحقق النائيني استدلاله على «بطلان اتخاذ الإطلاق» تماماً قائلاً:

«و السر في ذلك (أن التقابل هو بلون الملكة و عدمها): هو أن الإطلاق إنما يستفاد من مقدمات الحكم، و ليس نفس اللفظ متکفلاً له (الإطلاق) كما هو مقالة من يقول: بأن التقابل بينهما تقابل التضاد (وفقاً للأقدمين حيث يتخذون الإطلاق أمراً وجودياً - إني لاحظ عدم القيد) و عليه يبتنى كون التقييد مجازاً، و من مقدمات الحكم عدم بيان القيد مع أنه كان بصدق البيان، و من المعلوم:

· أن هذه المقدمة إنما تصح فيما إذا أمكن بيان القيد (عقلاً) حتى يستكشف من عدم بيانه عدم اعتباره (القيد) لا فيما إذا لم يمكن كما فيما نحن فيه (الأخذ القصد ضمن المتعلق) فان عدم بيان ذلك إنما يكون لعدم إمكانه (القيد) لا لعدم اعتباره كما هو واضح.

· بل (حتى) لو قلنا: إن التقابل بين الإطلاق و التقييد هو التضاد - كما هو مسلك من تقدم على سلطان المحققين - كان الأمر كذلك (يستحيل التقييد) فإن الإطلاق يكون حينئذ (حسب القدامي) عبارة عن الإرسال و التساوي في الخصوصيات (أي تجميع القيود) و

هذا إنما يكون إذا أمكن التقييد بخصوصية خاصة، وإن لا يمكن الإرسال كما هو واضح، وبالجملة: بعد امتناع التقييد بقصد الأمر و غير ذلك من الدواعي لا يمكن القول «بأصالة التوصيلية» اعتماداً على الإطلاق، إذ لا إطلاق في البين يمكن التمسك به.» [6]

و لكن قد قرر صاحبُ الأجدود منويات أستاذه بأسلوب و تبيان مُتفاوت قائلاً:

فإن الإطلاق - كما سيجيء في محله إن شاء الله تعالى - و أن كان عدمياً إلا أنه موقوف على ورود الحكم على «المقسّم» (الكلي لأفراده كلفظ الرّقبة) و تمامية مقدمات الحكمة، فالتقابل بينهما لا محالة يكون تقابل العدم و الملكة، فإذا فرضنا في مورد عدم ورود الحكم على المقسّم فلا معنى للتمسك بالإطلاق قطعاً، و ما نحن فيه من هذا القبيل فان انقسام المتعلق بما إذا أتى به «بقصد الأمر و عدمه» يتوقف على ورود الأمر فانه كما عرفت من الانقسامات الثانوية، فليس قبل تعلق الأمر و في مرتبة سابقة عليه مقسّم أصلأً (فال MCS متوافق على صدور الأمر) فالحكم (أي امتحان الصلاة) لم يرد على المقسّم (أي سواء مع الفحص أم بدونه) بل صحة التقسيم نشأت من قبل الحكم فلا معنى للتمسك بالإطلاق (حتى بدون القصد) فكلّ مورد لم يكن قابلاً للتقييد يتمتنع الإطلاق فيه أيضاً (أما) لو بنينا على ما هو المشهور قبل سلطان العلماء (قد) من كون الإطلاق أمراً وجودياً و انه بمنزلة التصرير بالعموم (فعدم) صحة التمسك بالإطلاق أوضح فانه في قوة ان يقال صل سواء كان بقصد الأمر أولاً فان التصرير المذكور انما يصح فيما إذا كان الانقسام قبل الأمر لا بعده و إلا كان أخذ المقسّم بما هو مقسّم في متعلق الأمر مع ان كونه مقسّماً انما نشاً من قبله مستلزمًا لتقدم الشيء على نفسه». [7]

[1] ذكر الشيخ قدس سره في التقريرات حسب ما نقل عنه المحقق المقرر: «و يظهر من جماعة أخرى ان الأمر ظاهر في التوصيلية و لعله الأقرب». ثم قال بعد سطور: «واحتاج بعض موافقينا على التوصيلية بان إطلاق الأمر قاض بالتوصيلية...» و ردّه: بان «الاستناد إلى إطلاق الأمر في مثل هذا التقييد فاسد، إذ القيد مما لا يتحقق إلا بعد الأمر. توضيحه: ان الإطلاق إنما ينبع دليلاً فيما إذا كان القيد مما يصح ان يكون قيداً له، كما إذا قيل: أكرم إنساناً، أو أعترق رقبة، فإنه يصح ان يكون المطلق في المثالين مقيدة باليمان و الكفر و السواد و البياض و نحوها من أنواع القيود التي لا مدخل في الأمر فيها، و اما إذا كان القيد من القيود التي لا يتحقق إلا بعد اعتبار الأمر في المطلق، فلا يصح الاستناد إلى إطلاق اللفظ في دفع الشك في مثل التقييد المذكور، و ما نحن فيه من قبيل الثاني...» ثم أفاد في آخر البحث: «فالحق الحقيق بالتصديق هو ان ظاهر الأمر يقتضي التوصيلية، إذ ليس المستفاد من الأمر الا تعلق الطلب الذي هو مدلول الهيئة لل فعل على ما هو مدلول المادة، و بعد إيجاد المكلف نفس الفعل في الخارج، فلا مناص من سقوط الطلب لامتناع تحصيل الحاصل». راجع مطارح الأنوار - ص ٥٩-٥٨

[2] فوائد الأصول (النائي). Vol. 1. 155-156. قم - ایران: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامی.

[3] انصاری مرتضی بن محمدامین. مطارات الأنغار / طبع قديم. ص 60-61. قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[4] ثم قد علق الأستاذ المجلـ هنا قائلاً: «رغم أنـ الشيخ الأعظم يرى تقابل الإطلاق و التقييد بلون «الملكة و عدمها» لا الضـدين،

إلا أنه مع هذه النّظرة قد صحّ «إطلاق المادّة» بحيث لم يتَّخلق في المذكور الذي طرّحه المحقق النّائيني».

[5] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. *كفاية الأصول* (طبع آل البيت). قم. ص75، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء

[6] فوائد الأصول (النائية). Vol. 1. 155.

[7] نایینی، محمدحسین. *أجود التقريرات*. Vol. 1. ص113 قم - ایران: کتابفروشی مصطفوی.